

جاء شاملا لمواقف قطر الثابتة تجاه مختلف القضايا الإقليمية

مجلس الوزراء يشيد بخطاب صاحب السمو

المجلس يعرب عن اعتزازه بالسياسة الحكيمة لسموه تجاه الحصار

موقف قطر ثابت تجاه القضية الفلسطينية إصدار لائحة التدريب بمركز الدراسات القانونية والقضائية

إشادة بدعوة سموه للتعاون الدولي لمواجهة تحديات الأوبئة والمناخ

الدوحة - قنا - ترأس معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، الاجتماع العادي الذي عقده المجلس ظهر أمس بمقره في الديوان الأميري.

وعقب الاجتماع، أدلى سعادة الدكتور عيسى بن سعد الجفالي النعيمي، وزير العدل والقائم بأعمال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بما يلي:

في بداية الاجتماع أشاد مجلس الوزراء بخطاب حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى «حفظة الله»، في الجلسة الافتتاحية للمناقشة العامة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، التي عقدت عبر تقنية الاتصال المرئي، والذي جاء شاملا وواضحا بما اشتمل عليه من مواقف ثابتة لدولة قطر تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وبما تضمنته من أفكار ومبادئ لمواجهة التحديات العالمية، وحل الأزمات التي تعصف بالمنطقة.

وأعرب المجلس عن اعتزازه بالسياسة الحكيمة لسمو الأمير تجاه الحصار الجائر، الذي فرضه على دولة قطر، والتي جدد سموه التأكيد عليها في خطابه أمس، حيثواصلت البلاد مسيرة التقدم والتنمية في شتى المجالات بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الحصار وعززت مشاركتها الفعالة في العمل الدولي المتعدد الأطراف، ورسخت خلال الحصار ثوابت سياستها القائمة على احترام أحكام ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، وتمسكت بالحوار غير المشروط القائم على المصالح المشتركة واحترام سيادة الدول باعتباره السبيل لحل هذه الأزمة.

وأكد المجلس أن موقف دولة قطر الثابت تجاه القضية الفلسطينية والذي شدد عليه سمو الأمير المفدى في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد عزز تعبيراً صادقا وأميناً عن مشاعر الشعوب العربية تجاه هذه القضية العادلة.

وأعرب المجلس عن أمه في تجاوب المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن مع دعوة سموه لقيام بمسؤوليته القانونية والزام إسرائيل بفك الحصار عن قطاع غزة وإعادة عملية السلام إلى مسارها من خلال مفاوضات ذات مصداقية، بحيث تقوم على القرارات الدولية وليس على القوة، وتتناول جميع قضايا الوضع النهائي، وإنهاء الاحتلال خلال مدة زمنية محددة وإقامة دولة فلسطين

المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة.

وأشاد المجلس بدعوة سمو الأمير في معرض حديثه عن تفشي جائحة/كوفيد -19/ إلى التعاون متعدد الأطراف لمواجهة تحديات الأوبئة والمناخ والبيئة عموماً، وعند التعامل مع قضايا الفقر والحرب والسلام، وتحقيق أهدافنا المشتركة في الأمن والاستقرار، وكذلك ما أعلنه سموه عن تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية في التصدي لظاهرة الإرهاب.

وثنى مجلس الوزراء مشاركة سمو الأمير في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، الذي عقد الإثنين عبر تقنية الاتصال المرئي، وقد اشتملت كلمة سموه في الاجتماع على الكثير من الرؤى والمضامين الهامة من أجل إصلاح الأمم المتحدة حتى تكون قادرة على إيجاد الآليات اللازمة لفرض مبادئها على أعضائها وعلى مواجهة التحديات العالمية المستجدة وغير المسبوقة، كما تضمنها الإعلان السياسي الذي اعتمدهت أسس الجمعية العامة للأمم المتحدة واضطلعت دولة قطر، بالشراكة مع مملكة السويد، بتيسير المفاوضات الدولية لاعتمادها.

وبعد ذلك استمع مجلس الوزراء إلى الشرح الذي قدمه سعادة وزير الصحة العامة حول آخر المستجدات والتطورات لحد من انتشار فيروس كورونا/كوفيد -19/، وأكد المجلس على استمرار العمل بما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير احترازية في سبيل مكافحة هذا الوباء.

وفي إطار توجيهات معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بشأن موافقة مجلس الوزراء بالخطط المتعلقة باختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة، متضمنة كافة البرامج والمشروعات التنفيذية والجدول الزمني المحدد لإنجاز ومعايير ومؤشرات قياس تقدم الأداء، وبما يتوافق مع الرؤية الشاملة للتنمية «رؤية قطر الوطنية 2030»، بما في ذلك أية مشاريع للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، إن وجدت، قدم سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية عرضاً عن الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.

ومن بين ما تضمنته الخطة ما يلي: تسعى وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون



اجتماعية إلى ترقية أداء الجهاز الحكومي، وضبط وتفعيل وتطوير أداء سوق العمل، وضمان رفاهية واستقرار المجتمع تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030، وذلك من خلال الإشراف على تنفيذ التشريعات المنظمة لمجالات عمل الوزارة وتطبيق المعايير الدولية في مجالات التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، باستخدام أفضل التقنيات والخبرات المهنية، وبالتعاون مع الجهات الحكومية والجمعيات المهنية العاملة في ذات المجال.

النتائج القطاعية الرئيسية والوسيطه:

1 - قطاع التطوير المؤسسي والخدمات: - النتيجة الرئيسية: مؤسسات قطاع عام حديثة تقدم خدمات عامة متميزة وتحقق

الاستدامة المالية.

- النتائج الوسيطة:

- الأولى: تنظيم حكومي متنسق ومرن يستجيب لمتطلبات التنمية.

- الثانية: أداء حكومي كفؤ وفعال.

- الثالثة: عمليات مؤسسية محسنة تمكن الجهات الحكومية من تقديم خدمات عامة مميزة.

- الرابعة: إدارة كفوءة وأداء متميز للموارد البشرية.

2 - قطاع قوة عمل كفوءة:

- النتيجة الرئيسية: سوق عمل تنافسي يمكن جميع سكان قطر من المشاركة في التنمية وبناء مجتمع مزدهر وتلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة، من خلال

مشاركة فعالة للعاملين في سوق العمل وتحقيق إنتاجية مرتفعة واستقطاب واستبقاء عمالة عالية المهارة، ونظام معلومات حديث وشفاف يوفر البيانات عن جانبي العرض والطلب للتوظيف والتدريب.

- النتائج الوسيطة:

- الأولى: سوق عمل يشجع الاستثمار في تطوير رأس المال البشري.

- الثانية: سوق عمل يوفر عمالة واعدة ومهارة وإنتاجية مرتفعة.

- الثالثة: حوكمة فاعلة لسوق العمل.

3 - قطاع الحماية الاجتماعية:

- النتيجة الرئيسية: إرساء نظام حماية اجتماعية متكامل فعال ومستدام.

- النتائج الوسيطة:

- الأولى: إنشاء نظام حماية اجتماعية متكامل فعال ومستدام.

- الثانية: أسرة قطرية قوية، متماسكة وممكنة.

- الثالثة: الزيادة في نطاق وفعالية رأس المال الاجتماعي.

- وقد بلغ إجمالي مشاريع الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية عن مجالات التنمية الإدارية، و(10) مشاريع في مجالات العمل و(11) مشروعاً في مجالات الشؤون الاجتماعية، فضلاً عن ذلك تضطلع الوزارة بتنفيذ (26) مشروعاً في مجال التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية، و(27) إجراء في مجال السياسة السكانية.

ومن هذه المشاريع ما يلي:

1 - مشروع وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة.

2 - مشروع تفعيل معايير جودة الأداء المؤسسي في الجهات الحكومية لتقييم ورسد أداء القطاع الحكومي.

3 - مشروع تمكين الجهات الحكومية من إعداد أدلة العمل التنظيمية الخاصة بها.

4 - مشروع تطوير آليات وسياسات لتحفيز واستقطاب الكفاءات في القطاع الحكومي.

5 - مشروع إعداد خطة الابتعاث الحكومي.

6 - مشروع التوظيف في القطاع الخاص.

7 - مشروع وصف وتصنيف العمالة الوافدة وفقاً لمستوى المهارة.

8 - مشروع تطوير آليات استقدام العمالة الوافدة.

9 - مشروع تطبيق الحد الأدنى للأجور.

10 - مشروع تعزيز نظام حماية الأجور.

11 - مشروع نظام إلكتروني موحد للحماية الاجتماعية.

استعراض الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الإدارية والعمل

الموافقة على اتفاقية لإلغاء التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة بين قطر وإسبانيا

استعراض التقرير النصف سنوي عن أعمال اللجنة الدائمة للموارد المائية

استخدام مسميات متنوعة كذريعة لتبرير هذه الأفعال

قطر تؤكد أن ممارسة ضغوط انفرادية على الدول غير قانوني

النعيمي: الغموض في استخدام المصطلحات من شأنه تقويض سيادة حكم القانون

جنيف - قنا - أكدت دولة قطر أن اختلاف المصطلحات التي تطلق على التدابير التي يقصد منها ممارسة ضغوط انفرادية على الدول، واستخدام مسميات متنوعة كذريعة لتبرير هذه الأفعال لا يمكن أن يخفي حقيقة أنها تدابير غير قانونية وغير مشروعة ويجب مقاومتها ووقفها ومحاسبة المسؤولين عنها.

رأبها أن النظام الحالي لا ينص على وجود آلية شاملة لحماية حقوق الإنسان وللمساءلة وجبر الضرر لمن انتهكت حقوقهم بفعل العقوبات الأحادية القسرية، وأن هذا الواقع قد حدا بالدول التي تعرضت لتدابير قسرية، كدولة قطر، للجوء لآليات مختلفة.

وفي هذا الصدد أكد أن إنشاء نظام متكامل

حقوق الإنسان.

وقال النعيمي: «إن دولة قطر تتفق مع ما أشارت إليه المقررة في هذا الصدد، وأكدت أن الغموض في استخدام هذه المصطلحات من شأنه أن يقود إلى تقويض سيادة حكم القانون والنظام الدولي وعمل الأمم المتحدة».

وأضاف: «كذلك نشارك المقررة الخاصة

جاء ذلك في كلمة دولة قطر التي ألقاها السيد عبدالله النعيمي نائب المندوب الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، في الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، وذلك خلال الدورة الخامسة والأربعين لمجلس

أفضل السبل لإنشاء هذا النظام.» ورحب بالسيدة أينا دوهان، وتمنى لها التوفيق في الاضطلاع بمهام ولايتها، ونجاح الزيارة التي تنوي القيام بها إلى دولة قطر في شهر نوفمبر المقبل، والتي تأتي بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الحصار والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على دولة قطر.

لحمية ضحايا العقوبات القسرية الانفرادية من شأنه أن يبسر مسائل التعويض وجبر الضرر بالنسبة للمتضررين من هذه التدابير، كما سيعزز من مساهمة ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات ويمنع إفلاتهم من العقاب، وأضاف: «نتطلع في هذا الصدد لمعرفة وجهة نظر المقررة الخاصة حول